

شركة مجموعة شعائر القابضة ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
مع تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة مجموعة شعائر القابضة ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
مع تقرير مراقب الحسابات المستقل

<u>المحتويات</u>	<u>الصفحة</u>
تقرير مراقب الحسابات المستقل	1 - 2
بيان المركز المالي	3
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر	4
بيان التغيرات في حقوق الملكية	5
بيان التدفقات النقدية	6
إيضاحات حول البيانات المالية	من 7 إلى 23

تقرير مراقب الحسابات المستقل
إلى حضرات السادة المساهمين المحترمين
شركة مجموعة شعائر القابضة ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية لشركة مجموعة شعائر القابضة ش.م.ك. (مقفلة) ("الشركة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2017 وبيانات الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا فيما عدا الأثر المحتمل من الأمور الموضحة في فقرة أساس الرأي المتحفظ فإن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2017 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي المتحفظ

كما هو مبين بالإيضاح رقم (8)، توجد قضية مرفوعة من الشركة ضد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب السابق حيث رفض تسليم المستندات الأصلية الثبوتية لحق الانتفاع مما أدى إلى عدم قدرة الشركة في التصرف في حق الانتفاع. لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في قسم "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. ونحن مسئولون عن الشركة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تحترم الإدارة تصفية الشركة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا، إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل
إلى حضرات السادة المساهمين المحترمين
شركة مجموعة شعائر القابضة ش.م.ك. (مقفلة)

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى الشركة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يؤثر شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكيد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقب الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل الشركة لإبداء رأي حول البيانات المالية. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للشركة وتحمل المسؤولية كاملة عن رأي التدقيق.
- إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهري في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

في رأينا أيضاً إن الشركة تحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة فيما يتعلق بهذه البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر. وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم نفع مخالفات لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للشركة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط الشركة أو مركزها المالي.

خالد حسن الأحمد - CPA

سجل مراقبي الحسابات رقم 173 - أ الكويت

السور محاسبون قانونيون

عضو مستقل في جي جي أي - سويسرا

شركة مجموعة شعائر القابضة ش.م.ك. مغلقة
دولة الكويت

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2017

2016 دينار كويتي	2017 دينار كويتي	إيضاح	
			موجودات:
247,300	147,719	6	موجودات غير متداولة
202,456	101,456	7	ممتلكات وآلات ومعدات
5,561,044	5,561,044	8	موجودات غير ملموسة
6,010,800	5,810,219		حق انتفاع
			موجودات متداولة
400,000	-	9	أرصدة مدينة أخرى
360,552	305,008	10	نقد ونقد معادل
760,552	305,008		إجمالي الموجودات
6,771,352	6,115,227		
			حقوق الملكية والمطلوبات:
			حقوق الملكية
7,837,726	7,837,726	11	رأس المال
173,373	173,373	12	إحتياطي إجباري
12,175	12,175	13	إحتياطي اختياري
(1,856,392)	(2,225,901)		خسائر مرحلة
6,166,882	5,797,373		مجموع حقوق الملكية
			مطلوبات
			مطلوبات غير متداولة
58,669	51,379	14	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
			مطلوبات متداولة
545,801	266,475	15	ذمم تجارية دائنة وأرصدة دائنة أخرى
604,470	317,854		مجموع المطلوبات
6,771,352	6,115,227		إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات

إن الإيضاحات المرفقة على الصفحات من 7 إلى 23 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

يحيى محمد الحمادي
رئيس مجلس الإدارة

شركة مجموعة شعائر القابضة ش.م.ك. مقفلة
دولة الكويت

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2016 دينار كويتي	2017 دينار كويتي	إيضاح	
142,266	270,027		إيرادات حج وعمرة
(85,432)	(278,225)		تكلفة الحج والعمرة
56,834	(8,198)		
-	(33,429)	16	خسارة من شركة تابعة
(1,262,150)	-		خسائر تسوية استثمار في وكالة اسلامية
2,224	246		إيرادات أخرى
(1,203,092)	(41,381)		مجمّل الربح
(123,785)	(110,753)	17	مصاريف وأعباء أخرى
(111,861)	(99,581)	6	مصاريف عمومية وإدارية
(101,000)	(101,000)	7	إستهلاك
-	(16,794)	14	إطفاء
(336,646)	(328,128)		مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
(1,539,738)	(369,509)		مجموع المصاريف والأعباء الأخرى
-	-		صافي خسارة السنة
(1,539,738)	(369,509)		دخل / (مصرف) شامل آخر
			إجمالي الخسارة الشاملة للسنة
(1,535,180)	(369,509)		العائد إلى:
(4,558)	-		مساهمي الشركة الأم
(1,539,738)	(369,509)		حصص غير مسيطرة
			إجمالي الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة على الصفحات من 7 إلى 23 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.



شركة مجموعة شعاع القابضة ش.م.ك. مقفلة
دولة الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

مجموع حقوق الملكية	حصص غير مسيطرة	خسائر مرحلة	احتياطي إختيارى	احتياطي إجبارى	رأس المال
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
7,706,620	4,558	(321,212)	12,175	173,373	7,837,726
(1,539,738)	(4,558)	(1,535,180)	-	-	-
6,166,882	-	(1,856,392)	12,175	173,373	7,837,726
(369,509)	-	(369,509)	-	-	-
5,797,373	-	(2,225,901)	12,175	173,373	7,837,726

كما في 1 يناير 2016
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة
كما في 1 يناير 2017
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة
الرصيد في 31 ديسمبر 2017

إن الإيضاحات المرفقة على الصفحات من 7 إلى 23 تشكل جزءا من هذه البيانات المالية المجمعة.

شركة مجموعة شعائر القابضة ش.م.ك. مقفلة
دولة الكويت

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2016 دينار كويتي	2017 دينار كويتي	إيضاح	
(1,539,738)	(369,509)		الأنشطة التشغيلية
			صافي خسارة السنة العائد لمساهمي الشركة الأم
			تعديلات لـ:
111,861	99,581		إستهلاك
101,000	101,000		إطفاء
1,262,150	-		خسائر تسوية استثمار في وكالة اسلامية
-	33,429		خسارة من شركة تابعة
-	16,794	14	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
(64,727)	(118,705)		
406,704	400,000		الحركة على رأس المال العامل
(25,621)	-		ارصدة منبئة أخرى
(17,602)	(279,326)		مستحق إلى أطراف ذات صلة
298,754	1,969		نعم تجارية دائنة وارصدة دائنة أخرى
(5,971)	(24,084)	14	النقد الناتج من العمليات
292,783	(22,115)		المدفوع لمخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين
			صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الإستثمارية
-	(33,429)		استثمار في شركة تابعة
-	(33,429)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الإستثمارية
292,783	(55,544)		صافي (النقص) / الزيادة في نقد ونقد معادل
67,769	360,552		نقد ونقد معادل في بداية السنة
360,552	305,008	10	نقد ونقد معادل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة على الصفحات من 7 إلى 23 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

1- التأسيس والنشاط

تأسست شركة مجموعة شعائر القابضة كشركة مساهمة كويتية مقفلة (قابضة) ("الشركة") بتاريخ 28 سبتمبر 2008.

وتتمثل أغراض الشركة كما هو محدد في عقد تأسيسها بالآتي:

- تملك أسهم شركات مساهمة كويتية أو أجنبية وكذلك تملك أسهم أو حصص في شركات ذات مسؤولية محدودة كويتية أو أجنبية أو الاشتراك في تأسيس هذه الشركات بنوعيتها وإدارتها وإقرانها وكفالتها لدى الغير.
- إقراض الشركات التي تملك فيها أسهماً وكفالتها لدى الغير وفي هذه الحالة يتعين ألا تقل نسبة مشاركة الشركة القابضة في رأس مال الشركة المقترضة عن 20% على الأقل.
- تملك حقوق الملكية الصناعية من براءات الاختراع أو علامات تجارية صناعية أو رسوم صناعية أو أية حقوق أخرى تتعلق بذلك وتاجيرها لشركات أخرى لاستغلالها سواء في داخل الكويت أو خارجها.
- تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون.
- استغلال الفوائد المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.

ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها مباشرة في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة. ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو: المرقاب - قطعة 1 - مبنى 4 - برج جاسم عيسى محمد العصفور - الدور السابع مكتب B- دولة الكويت.

تم إصدار قانون الشركات الجديد رقم 1 لسنة 2016 في 24 يناير 2016، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 فبراير 2016، والذي حل محل قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012، والتعديلات اللاحقة له، وفقاً للمادة رقم (5)، سوف يتم تفعيل القانون الجديد بأثر رجعي اعتباراً من 26 نوفمبر 2012، تم إصدار اللائحة التنفيذية الجديدة للقانون رقم 1 لسنة 2016 في 12 يوليو 2016 وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 17 يوليو 2016 والتي بموجبها تم إلغاء اللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012. إن تطبيق قانون الشركات الجديد ولائحته التنفيذية ليس من المتوقع أن يكون له أي تأثير على الشركة.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 17 مارس 2018 وهي خاضعة لموافقة الجمعية العامة السنوية للمساهمين. كما يحق لمساهمي الشركة تعديل البيانات المالية في اجتماع الجمعية العامة السنوية للمساهمين.

2- المعايير والتفسيرات الصادرة وجارية التأثير
إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل الشركة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2016 المتعلقة بالشركة وبيانها كالتالي:

تعديلات على معايير المحاسبة الدولية رقم (16) و (38) - توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء
إن تلك التعديلات الجارية التأثير للقرارات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 توضح الأساس الوارد في معايير المحاسبة الدولية رقم (16) و (38)، والذي يبين أن الإيرادات تعكس نمط المنافع الاقتصادية الناتجة من الأعمال التجارية (التي تشمل الأصل كجزء منها)، وليست المنافع الاقتصادية الناتجة عن استخدام الأصل ذاته. ونتيجة لذلك، فإن الطرق المستندة إلى نمط الإيرادات لا يمكن استخدامها لاستهلاك الممتلكات والعقارات والمعدات، ولكن يمكن استخدامها فقط في حالات محدودة للغاية لإطفاء الموجودات غير الملموسة.

التحسينات الدورية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2012 - 2014:
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 - تقوم هذه التعديلات بإضافة إرشادات محددة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 في الحالات التي تقوم فيها المنشأة بإعادة تصنيف الأصل من محتفظ به لغرض البيع إلى محتفظ به لغرض التوزيع والعكس بالعكس وفي الحالات التي تتوقف فيها محاسبة الأصل المحتفظ به لغرض التوزيع.
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 - تقوم هذه التعديلات بتقديم إرشادات إضافية لتوضيح فيما إذا كان عقد الخدمات مستمر بالاتشغال في الأصل المحول، والتوضيح حول موازنة الإفصاحات في البيانات المالية.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 19 - تقوم هذه التعديلات بتوضيح أن سندات الشركات ذات الجودة الائتمانية العالية المستخدمة في تقييم معدل الخصم الخاص بمنافع ما بعد الخدمة يجب تقييمه بنفس العملة التي ستدفع بها تلك المنافع.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 34 - تقوم هذه التعديلات بتوضيح معنى "في مكان آخر في التقرير المرحلي" وتتطلب اسناداً تراقبها.
أصبحت هذه التعديلات سارية في 1 يناير 2016. وليس لتطبيق هذه التعديلات أي تأثير مادي على الفترة الحالية أو أي فترة سابقة وليس من المحتمل أن تؤثر على الفترات المستقبلية.

3- المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير
إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولم يتم تطبيقها بعد من قبل الشركة:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) - مبادرة الإفصاحات
إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017، تتطلب من المنشأة بتقديم إفصاحات تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم التغيرات في المطلوبات الناشئة من أنشطة التمويل، بما في ذلك التغيرات الناشئة عن التدفقات النقدية والتغيرات الغير نقدية، مع السماح بالتطبيق المبكر.
إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية
يحل هذا المعيار الذي يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 محل الإرشادات الواردة في معيار المحاسبة الدولي 39: الأدوات المالية: التحقق والقياس. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كيف تقوم منشأة ما بتصنيف وقياس أدواتها المالية كما يقدم المعيار نموذجاً جديداً للخسائر الائتمانية المتوقعة لاحتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية بالإضافة إلى متطلبات جديدة عامة لمحاسبة التحوط. كما يستند إلى الإرشادات حول تحقق وعدم تحقق الأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي 39.

يتوقع أعضاء مجلس إدارة الشركة ألا يكون لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في المستقبل تأثير مادي على المبالغ المدرجة فيما يخص الموجودات والمطلوبات المالية للشركة. على الرغم من ذلك، ليس من الممكن عملياً أن يتم تقديم تقدير معقول لتأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 9 حتى تقوم الشركة بمراجعة تفصيلية.

3- المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) - الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، والذي يحدد إطار شامل لكيفية وتوقيت وأحقية الاعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الجارية التالية عند تطبيقه:

معيار المحاسبة الدولي رقم (18) - الإيرادات.

معيار المحاسبة الدولي رقم (11) - عقود الانشاء.

تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) - برامج ولاء العملاء.

تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) - إتفاقيات بناء العقارات.

تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) - الموجودات المحولة من العملاء.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) - إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة.

ينطبق هذا المعيار على جميع الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء، إلا إذا كانت العقود في نطاق المعايير الأخرى، مثل معيار المحاسبة الدولي رقم 17. كما توفر متطلباتها نموذجاً للإعتراف بقياس الأرباح والخسائر الناتجة من استبعاد بعض الموجودات غير المالية، بما في ذلك الممتلكات والآلات والمعدات والموجودات غير الملموسة.

تقوم الشركة حالياً بتقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 15 وتخطط لتطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريان المحدد.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (2) - تصنيف وقياس معاملات السداد على أساس الأسهم سوف يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، تعالج التعديلات ثلاثة مجالات رئيسية هي:

تأثيرات شروط الاستحقاق على قياس التسويات النقدية لمعاملات السداد على أساس الأسهم.

تصنيف معاملات السداد على أساس الأسهم مع مميزات التسمية بالصافي للإلتزامات الضريبة المقطعة.

المحاسبة حيث تعديل بنود وشروط المعاملات السداد على أساس الأسهم ليتغير تصنيفها من تسوية نقدية الى تسوية حقوق ملكية.

إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) - التأجير

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 17 - التأجير. سيتطلب هذا المعيار من المستأجرين إثبات معظم الإيجارات في بيان المركز المالي بطريقة مشابهة للإيجار التمويلي الوارد في المعيار المحاسبة الدولي رقم 17 مع استثناءات محدودة على الأصول ذات القيمة المنخفضة والإيجارات على المدى القصير. كما في تاريخ بدء عقد الإيجار، سيعترف المستأجر على التزام بمسداد دفعات الإيجار وأصل يمثل الحق في استخدام الأصل نفسه خلال فترة الإيجار.

إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية.

4. السياسات المحاسبية الهامة

4.1 بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية IFRIC.

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية المهمة. كما يتطلب من إدارة الشركة اتخاذ الأحكام في تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. إن الأحكام والتقديرات الهامة التي تم اتخاذها في إعداد البيانات المالية وتأثيرها منصوص عنها في (5).

4.2 أساس الإعداد

تم عرض هذه البيانات المالية بالدينار الكويتي وقد تم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية.

إن السياسات المحاسبية الرئيسية المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية مبنية أدناه. تم تطبيق هذه السياسات على أساس مماثل لكل السنوات المعروضة إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

4.3 الشهرة

تمثل الشهرة فائض تكلفة الإمتلاك عن حصة الشركة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والالتزامات الطارئة لأهداف اختبار الانخفاض في المحددة للشركة التابعة أو المنشأة التي تخضع لسيطرة مشتركة بتاريخ الإمتلاك. يتم الاعتراف مبدئياً بالشهرة كأصل بالتكلفة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة ناقصاً الخسائر المترتبة لانخفاض في القيمة.

يتم توزيع الشهرة على كل الوحدات المولدة للنقد الخاصة بالشركة التي يتوقع أن تستفيد من مزايا الدمج. يتم اختبار الوحدات المولدة للنقد التي وزعت عليها الشهرة لتحديد الانخفاض في قيمتها سنوياً أو غالباً عندما يكون هناك دليل على انخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد أقل من القيمة الدفترية لها فإنه يتم تخصيص خسارة الانخفاض في القيمة أو لا تخفيض القيمة الدفترية لأية شهرة موزعة للوحدة ومن ثم لتخفيض الموجودات الأخرى للوحدة تناسيباً على أساس نسبة القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة. يتم إدراج أي خسارة انخفاض في قيمة الشهرة مباشرة في بيان الدخل. إن خسارة لانخفاض قيمة الشهرة المعترف بها لا يتم ردها في الفترات اللاحقة.

وعند استبعاد الشركة التابعة أو المنشأة تحت السيطرة المشتركة فإن مبلغ الشهرة الذي يمكن تخصيصه يتم إدراجه من ضمن عملية الاحتساب عند تحديد الربح أو الخسارة من الاستبعاد.

4.4 ممتلكات وآلات ومعدات

يتم إدراج الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. لا يتم استهلاك الأراضي، ويتم احتساب الاستهلاك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات ذات العلاقة على أساس القسط الثابت اعتباراً من تاريخ جاهزية الموجودات للاستخدام في الغرض المحدد لها. في نهاية كل سنة مالية يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطرق الاستهلاك ويتم المحاسبة عن أية تغيرات في التقديرات على أساس مستقبلي. يتم تحميل مبالغ الصيانة والتصليح والاستبدالات والتحسينات البسيطة كمصاريف عند تكبدها، تتم رسمة التحسينات والاستبدالات الكبيرة للموجودات. يتم تحديد أية أرباح أو خسائر ناتجة عن الاستغناء عن أو استبعاد أية ممتلكات أو آلات أو معدات كفرق بين متحصلات المبيعات والقيمة الدفترية للأصل ويتم إثباتها في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر في الفترة التي تقع فيها.

يتم إدراج الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة، حتى يتم استكمالها وتجهيزها لتكون صالحة للاستخدام، وبعد الانتهاء من تنفيذ هذه الأعمال وإكمالها يتم إعادة تبويبها ضمن الموجودات المشابهة لها.

4- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

4.5 موجودات غير ملموسة

الموجودات غير الملموسة المكتتاة بشكل منفصل يتم إدراجها بالتكلفة ناقصا أية خسائر متراكمة متعلقة بالإطفاء أو بانخفاض القيمة. يتم احتساب الإطفاء على أساس ثابت على مدى عمرها الإنتاجي المتوقع. في نهاية كل فترة مفصح عنها يتم مراجعة العمر الإنتاجي المقدر وطريقة الإطفاء ويتم المحاسبة عن أية تغيرات في التقديرات على أسس مستقبلية.

يتم تحديد الموجودات غير الملموسة المكتتاة عند دمج الأعمال وإثباتها بشكل منفصل عن الشهرة حينما تتفق مع تعريف الموجودات غير الملموسة وحينما يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق. إن تكلفة هذه الموجودات غير الملموسة هي قيمتها العادلة بتاريخ الشراء.

لاحقا للتحقق المبني، فإن الموجودات غير الملموسة المكتتاة عند دمج الأعمال يتم إدراجها بالتكلفة ناقصا أية خسائر متراكمة متعلقة بالإطفاء أو بانخفاض القيمة، بنفس أساس الموجودات غير الملموسة المكتتاة بشكل منفصل.

يتم تقييم العمر الإنتاجي للموجودات غير الملموسة ليكون إما محدد أو غير محدد.

محدد

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدد على مدى عمرها الاقتصادي الإنتاجي وتقييم ما إذا كان هناك دليل على انخفاض القيمة كلما كانت هناك دلالة على احتمال انخفاض قيمة الأصل غير الملموس. يتم مراجعة فترة وطريقة الإطفاء للأصل غير الملموس ذو العمر الإنتاجي المحدد في نهاية كل سنة مالية على الأقل. يتم احتساب التغيرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو طريقة الاستهلاك المتوقعة للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتمثلة في الأصل بواسطة تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، كيفما كان مناسباً، ويتم التعامل معها كتغير في التقديرات المحاسبية. يتم إثبات مصروف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدد في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر تحت بند المصروفات بالتوافق مع وظيفة الأصل غير الملموس.

غير محدد

لا يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدد. يتم اختبار تلك الموجودات لمعرفة الانخفاض في القيمة إما بشكل فردي أو على مستوى الوحدة المولدة للنقد. يتم مراجعة العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس ذو العمر الإنتاجي غير المحدد سنوياً لتحديد ما إذا كان تقييم العمر الإنتاجي على أنه غير محدد لا يزال قائماً وإلا سيتم تغيير تقييم العمر الإنتاجي من غير محدد إلى محدد وتنفيذه على أساس مستق.

4.6 انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة

بتاريخ كل مركز مالي تقوم الشركة بمراجعة للقيم الدفترية لموجوداتها الملموسة وغير الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على تعرض هذه الموجودات لانخفاض قيمتها. فإذا ما وجد مثل ذلك الدليل، يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل حتى يمكن تحديد مقدار خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجدت). وفي الحالات التي لا يمكن تحديد القيمة القابلة للاسترداد لكل أصل على حدة، تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التي ينتمي لها الأصل. وعندما يمكن تحديد أسس معقولة ومتسقة للتوزيع فإن موجودات الشركة يتم توزيعها أيضاً على إفراديات الوحدات المولدة للنقد أو بخلاف ذلك يتم توزيعها على أصغر مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التي من الممكن أن تحدد لها أسس معقولة ومتسقة للتوزيع.

يتم إجراء اختبار سنوي للموجودات غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة وكذلك للموجودات غير الملموسة التي لم تصبح جاهزة للاستخدام، وفي حالة وجود مؤشر على أن أصلاً من المحتمل أن قيمته قد انخفضت يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد له.

4- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

- 4.6 انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة (تتمة)
إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة الأعلى بين القيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع وقيمة الاستخدام، وعند تقدير قيمة الاستخدام يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية لقيمتها الحالية باستخدام سعر خصم يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة بالأصل الذي لم يتم تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية له.
في حالة تقدير القيمة المستردة للأصل (أو وحدة توليد النقد) بأقل من القيمة الدفترية له، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل (وحدة توليد النقد) إلى مقدار القيمة المستردة له. ويتم الاعتراف حالاً بخسارة انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر ما لم يكن الأصل ذو العلاقة مسجل بإعادة التقييم، وفي تلك الحالة يتم معالجة خسارة الانخفاض في القيمة كتخفيض في مبلغ إعادة التقييم.
في حالة تم عكس خسارة انخفاض القيمة لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (وحدة توليد النقد) إلى مبلغ التقدير المعدل لقيمتها المستردة بحيث ألا تتجاوز القيمة الدفترية الزائدة تلك القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها في حال عدم الاعتراف بأي خسارة نتيجة انخفاض قيمة الأصل (وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة. يتم الاعتراف باسترداد خسارة الانخفاض في القيمة حالاً في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر ما لم يكن الأصل ذو العلاقة مسجلاً بمبلغ إعادة التقييم فعندئذ يتم معالجة استرداد خسارة الانخفاض في القيمة ومعالجتها كزيادة في إعادة التقييم.
- 4.7 استثمار في وكالات إسلامية
إن الوكالة هي اتفاقية تقوم الشركة من خلالها بدفع مبلغ من المال إلى طرف آخر لاستثماره وفقاً لشروط معينة مقابل تعاب محددة، يتم تسجيل الوكالات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.
- 4.8 ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى
يتم قياس الذمم المدينة والأرصدة المدينة الأخرى عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة ولاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية، ناقصاً أي انخفاض في القيمة. يتم عمل مخصصات ملائمة للمبالغ المقدرة غير القابلة للاسترداد في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر حينما يتوفر دليل على انخفاض قيمة الأصل. يتم قياس المخصص المعترف به على أنه الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلية المحتسب عند الاعتراف الأولي.
- 4.9 نقد ونقد معادل
لأغراض عرض بيان التدفقات النقدية، يتضمن النقد والنقد المعادل نقد بالصندوق، ودائع وحسابات جارية لدى البنوك.
- 4.10 انخفاض قيمة الموجودات المالية
يتم تكوين مخصص للانخفاض في القيمة في حالة وجود دليل موضوعي على عدم مقدرة الشركة على تحصيل كل المبالغ المستحقة وفقاً للشروط الأصلية للذمم المدينة. إن الصعوبات المالية الهامة التي يواجهها المدين واحتمال إفلاسه أو قيامه بإعادة تنظيم مالي، وتخلفه أو قصيره في المداد، كل هذا يعتبر مؤشراً على انخفاض قيمة المدينون. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلية.
تنخفض القيمة الدفترية للأصل المالي بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة لكل الموجودات المالية باستثناء الذمم التجارية المدينة، حيث تنخفض القيمة الدفترية من خلال استخدام حساب مخصص.
عندما يتعذر تحصيل الذمم المدينة، يتم شطبها مقابل حساب المخصص. تثبت التغيرات في القيمة الدفترية لحساب المخصص في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

4- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

4.10 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

يتم إدراج خسائر الانخفاض في القيمة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. وفيما لو انخفض مبلغ خسائر الانخفاض في القيمة في الفترة اللاحقة وأمكن ربط الانخفاض بشكل موضوعي بحدث يقع بعد الانخفاض، يتم عكس الانخفاض أو المخصص من خلال بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

4.11 مطلوبات مالية

تتضمن المطلوبات المالية للمجموعة ذمم تجارية دائنة وأرصدة دائنة أخرى.

تقاس المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، باستثناء المطلوبات المالية للمتاجرة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل المدرجة بالقيمة العادلة مع إثبات الأرباح أو الخسائر في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

4.12 الأدوات المالية

طريقة معدل الفائدة الفعلي

هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة للأصل المالي وتوزيع إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة بالضبط من خلال العمر الإنتاجي المتوقع للأصل، أو، حسب الفترة الأقصر، حيثما كان ذلك مناسباً.

إنخفاض قيمة ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى

يتم إثبات مخصص لانخفاض في القيمة في حالة وجود دليل موضوعي (مثل صعوبات مالية كبيرة من جانب الطرف الآخر أو تعثر أو تأخر جوهري في السداد) على عدم مقدرة الشركة الأم على تحصيل المبالغ المستحقة وفقاً لشروط الذمم المدينة. إن قيمة هذا المخصص هي الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المرتبطة بانخفاض قيمة الذمم المدينة. بالنسبة للذمم المدينة والأرصدة المدينة الأخرى، التي تظهر بالصافي، يتم تسجيل هذه المخصصات في حساب مخصصات منفصل مع إثبات الخسارة ضمن مصاريف عمومية وإدارية في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. وعند التأكد من عدم تحصيل ذمم مدينة يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل مقابل المخصص المتعلق به.

تختار الشركة الأم، من وقت لآخر، التفاوض مرة أخرى بشأن بنود ذمم مدينة المستحق من العملاء الذي كان للشركة معهم سجلاً تاريخياً جيداً. ستؤدي عمليات إعادة التفاوض هذه إلى تغييرات في مواعيد السداد وليس في المبالغ المستحقة للشركة الأم، وبالتالي يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلية الأصلي، ويتم إثبات أي فروق ناتجة عن ذلك على القيمة الدفترية في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

المطلوبات المالية

ذمم تجارية دائنة

يتم قياس الذمم التجارية الدائنة ميدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

إلغاء المطلوبات المالية

يتم إلغاء الإلتزام المالي عندما يتم الوفاء بالإلتزام أو الغاؤه أو نفاذه. عندما يتم استبدال الإلتزام قائم بالإلتزام آخر من نفس المقترض بشروط مختلفة أو أن يتم تغيير شروط الإلتزام المالي بشكل جوهري فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعامل كإلغاء للإلتزام الأصلي واعتراف بالإلتزام جديد.

4- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

4.13 مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم الشركة مزايا مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. إن استحقاق هذه المكافأة يستند عادة إلى الراتب النهائي وإلى طول مدة خدمة الموظفين ويخضع لإتمام فترة خدمة معينة كحد أدنى. تستحق التكلفة المتوقعة لهذه المزايا طوال فترة البقاء في الوظيفة. ويتم تحديد المخصص غير الممول بالمبلغ المستحق الدفع لكل موظف نتيجة لإنهاء الشركة خدماتهم بتاريخ التقرير.

بالنسبة للموظفين الكويتيين تقوم الشركة بتقديم مساهمات إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كنسبة من مرتبات الموظفين. إن التزامات الشركة محددة بهذه المساهمات والتي تحمل كمصروف عند استحقاقها.

4.14 مخصصات

تثبت المخصصات فقط عندما يكون على الشركة التزام حالي (قانوني أو متوقع حدوثه) نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير لمبلغ الالتزام بشكل موثوق به.

إن المبلغ المدرج كمخصص هو أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام الحالي بتاريخ المركز المالي، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر وحالات عدم التأكد المحيطة بالالتزام. وعندما يتم قياس المخصص فإن القيمة الدفترية هي القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية، باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية التزام حالي، وعندما تكون كل أو بعض المنافع الاقتصادية مطلوبة لتسوية مخصص من المتوقع أن يتم استردادها من طرف آخر، فإن الذمم المدينة تثبت كأصل إذا كان من المؤكد ظاهريا أنه سيتم استرداد النفقات وأن مبلغ الذمم المدينة يمكن قياسه بشكل موثوق به.

4.15 معاملات مع أطراف ذات صلة

تتألف الأطراف ذات الصلة من المساهمين والمديرين التنفيذيين وأفراد عائلاتهم المقربين والشركات التي يكونون فيها المالكين الرئيسيين. يتم إجراء كافة العمليات المالية مع الأطراف ذات الصلة على أسس تجارية بحتة وبموافقة إدارة الشركة.

4.16 مقاصة الأدوات المالية

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وصافي المبلغ المدين في بيان المركز المالي إذا كانت هناك حقوق قانونية حالية قابلة للتنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتوجد نية السداد على أساس الصافي أو استرداد الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

4.17 حقوق الملكية والاحتياطيات وتوزيعات الأرباح

يمثل رأس المال القيمة الاسمية لأصهم التي تم إصدارها.

تمثل الاحتياطيات الإيجابية والاختيارية مبالغ محولة من أرباح وفقا لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم (إيضاح 12 و 13).

يتم إثبات توزيعات أرباح كمطلوبات في البيانات المالية للشركة الأم في الفترة التي يتم فيها اعتماد تلك التوزيعات من قبل المساهمين.

4.18 حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة

حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة تمثل الرسوم/الضرائب المفروضة على الشركة الأم بنسبة ثابتة على الربح للسنة ناقصا الاستقطاعات المسموح بها وفقا للقوانين المالية المعمول بها في هذا الشأن في دولة الكويت. وفقا لقوانين الرسوم/الضرائب الحالية لا يسمح بترحيل الخسائر المتراكمة كما لا توجد فروق جوهرية بين أسس الرسوم/الضرائب للموجودات والمطلوبات وقيمتها الدفترية لأغراض البيانات المالية.

النسبة

الضريبة/الرسوم الإيجابية

1% من صافي الربح ناقصا الاستقطاعات المسموح بها

حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

1% من صافي الربح ناقصا الاستقطاعات المسموح بها

الزكاة

4. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

4.19 زكاة

على الشركة أن تساهم في الزكاة وفقاً للقانون. يتم إدراج مساهمة الشركة الخاصة بالزكاة كمصروف في الفترة التي فيها يكون مطلوباً من الشركة فيها المساهمة فيها وفقاً للقانون.

4.20 تحقق الإيرادات

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة لمبلغ البيع المستلم أو الذمة المدينة، تثبت إيرادات تقديم الخدمات عند تقديم تلك الخدمات.

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع بضائع أو تقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للمجموعة. يتم إظهار الإيرادات بالصافي بعد خصم المرتجعات، والخصومات والتخفيضات وكذلك يعد إستبعاد المبيعات المتبادلة بين شركات الشركة.

تقوم الشركة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدخل للمجموعة، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات الشركة كما هو مذكور أدناه، إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الإلتزامات المرتبطة بعملية البيع، تستند الشركة في التقديرات على النتائج التاريخية، بعد الأخذ في الاعتبار نوعية العملاء ونوعية العمليات ومتطلبات كل عقد على حده.

تقديم الخدمات

يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء.

توزيعات الأرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق الشركة في استلام تلك الدفعات.

الإيرادات الأخرى

يتم تحقق إيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

4.21 أحداث طارئة

لا يتم إثبات الموجودات المحتملة في البيانات المالية لكن يتم الإفصاح عنها عند احتمال حدوث تدفقا نقديا للمنافع الاقتصادية.

لا يتم إثبات الإلتزامات الطارئة في بيان المركز المالي لكن يتم الإفصاح عنها إلا إذا كان احتمال التدفقات النقدية للموارد المتمثلة في المنافع الاقتصادية بعيد.

5- الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

الأحكام المحاسبية

في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للشركة استخدمت الإدارة الأحكام والتقديرات عند تحديد المبالغ المعترف بها في البيانات المالية. وأهم استخدام للأحكام والتقديرات هو كما يلي:

التقديرات غير المؤكدة

إن الافتراضات المستقبلية والمصادر الرئيسية لدعم التأكيد من التقديرات بتاريخ المركز المالي، والتي لها خطر جوهري يتسبب في تسويات مادية لحسابات الموجودات والالتزامات بالبيانات المالية للسنة القادمة قد تم شرحها فيما يلي:

انخفاض في قيمة نهم مدينة

يتم إجراء تقدير للمبلغ الممكن تحصيله من الأرصدة المدينة عندما يعد تحصيل المبالغ بالكامل أمراً غير محتمل. وبالنسبة لكل مبلغ من المبالغ الجوهري، يتم هذا التقدير على أساس إفرادي. يتم بصورة مجمعة تقييم المبالغ غير الجوهري والتي مر تاريخ استحقاقها دون تحصيلها ويتم تطبيق مخصص لها حسب طول فترة التأخير استناداً إلى معدلات الاسترداد التاريخية.

العمر الإنتاجي للموجودات الملموسة وغير الملموسة

كما هو مبين في إيضاح 6 - 7 تقوم الشركة بمراجعة العمر الإنتاجي المقدر الذي خلاله يتم استهلاك موجوداتها الملموسة وإطفاء موجوداتها الغير الملموسة. إن إدارة الشركة على قناعة بأن تقديرات العمر الإنتاجي لهذه الموجودات ملائمة.

انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة

تقوم إدارة الشركة بتقييم ما إذا كانت توجد أي إشارة على انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة. لتحديد قيمة القابلة للاسترداد للأصل على أساس طريقة "القيمة التشغيلية" للأصل. وبصفة خاصة يجب عمل تقدير من قبل الإدارة بالنسبة لتحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تلك التقديرات تستند بالضرورة على عدة افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكيد وقد تختلف النتائج الفعلية عما هو مقدر مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية في تلك المخصصات.

شركة مجموعة شعاع القابضة ش.م.ك. مغلقة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

6- ممتلكات والآلات ومعدات

البيان التكلفة	أثاث وديكور دينار كويتي	أجهزة كمبيوتر وبرامج دينار كويتي	تجهيزات فندقية ومعدات دينار كويتي	سيارات دينار كويتي	مجموع دينار كويتي
كما في 1 يناير 2016 إستيعادات	58,234 (34,862)	17,247 (6,087)	588,071 -	2,530 (2,530)	666,082 (43,479)
كما في 1 يناير 2017 الرصيد في 31 ديسمبر 2017	23,372 23,372	11,160 11,160	588,071	-	622,603 622,603
الإستهلاك المتراكم كما في 1 يناير 2016 محمل خلال السنة المتعلق بالإستيعادات كما في 1 يناير 2017 محمل خلال السنة الرصيد في 31 ديسمبر 2017	32,444 17,998 (34,862) 15,580 7,790 23,370	9,758 3,768 (6,087) 7,439 3,720 11,159	264,213 88,071 - 352,284 88,071 440,355	506 2,024 (2,530) - - -	306,921 111,861 (43,479) 375,303 99,581 474,884
صافي القيمة الدفترية الرصيد في 31 ديسمبر 2017 الرصيد في 31 ديسمبر 2016 نسبة الاستهلاك	2 7,792 5%	1 3,721 20% - 10%	147,716 235,787 20%	- - 20%	147,719 247,300

شركة مجموعة شعائر القابضة ش.م.ك. مقفلة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

7- موجودات غير ملموسة

البيان التكلفة	حق انتفاع دينار كويتي	مجموع دينار كويتي
كما في 1 يناير 2016	404,456	404,456
كما في 1 يناير 2017	404,456	404,456
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	404,456	404,456
الاطفاء المتراكم		
كما في 1 يناير 2016	101,000	101,000
محمل خلال السنة	101,000	101,000
كما في 1 يناير 2017	202,000	202,000
محمل خلال السنة	101,000	101,000
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	303,000	303,000
صافي القيمة الدفترية		
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	101,456	101,456
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	202,456	202,456
نسبة الاطفاء	25%	

يتمثل هذا البند في حق الانتفاع بالإسم التجاري لحملة السيد عبدالحميد خليفة الشايجي (حملة النخبة) بمبلغ وقدره 3,000,000 دينار كويتي، ويتم إطفائه على 6 سنوات، تم تقييم الحملة في تاريخ 25 يناير 2015 وكانت قيمتها 404,456 دينار كويتي، مما نتج عنه خسائر انخفاض في القيمة بمبلغ 1,395,544 دينار كويتي.

8- حق انتفاع

يتمثل هذا البند في استثمار في حق انتفاع اراضي في المملكة العربية السعودية ، تم تسجيل حق الانتفاع بالتكلفة. توجد قضية مرفوعة من الشركة ضد رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب السابق حيث رفض تسليم المستندات الاصلية الثبوتية لحق الانتفاع مما أدى الى عدم قدرة الشركة في التصرف في حق الانتفاع.

القضية مازالت متداولة في المحكمة، وحتى تاريخ اصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 لم تصدر اي احكام نهائية بشأن تلك القضية.

9- أرضة مدينة أخرى

البيان	2017 دينار كويتي	2016 دينار كويتي
أرضة مدينة أخرى	-	400,000
	-	400,000

شركة مجموعة شعائر القابضة ش.م.ك. مغلقة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

10- نقد ونقد معادل

2016	2017	البيان
دينار كويتي	دينار كويتي	
341,094	285,550	أرصدة لدى البنوك
19,458	19,458	ودائع بنكية قصيرة الأجل
360,552	305,008	

بلغ معدل الفائدة الفعلي على الودائع البنكية قصيرة الأجل 1.25% كما في 31 ديسمبر 2017 (31 ديسمبر 2016: 1.25%) سنوياً.

11- رأس المال

بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم 598 بتاريخ 21 ديسمبر 2015 بناء على الجمعية العمومية الغير العادية المنعقدة في 19 أكتوبر 2015 فقد تمت الموافقة على ما يلي:

تخفيض رأس مال الشركة المصدر والمدفوع من مبلغ 13,650,000 دينار كويتي إلى 7,837,726 دينار كويتي بمقدار 5,812,274 دينار كويتي لإطفاء كامل الخسائر المتراكمة كما في 31 ديسمبر 2014 ليصبح رأس مال الشركة كما يلي:

حدد رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل بمبلغ 7,837,726 دينار كويتي (فقط سبعة مليون وثمانية وسبعة وثلاثون ألف وسبعمائة وستة وعشرون دينار كويتي) موزعاً على (78,377;260 سهم) قيمة كل سهم 100 فلس كويتي وجميع الأسهم نقدية.

12- احتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة، لم يتم التحويل إلى الاحتياطي الإجباري نظراً لتكبد الشركة خسائر.

13- احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناءً على اقتراح مجلس إدارة الشركة، لم يتم التحويل إلى الاحتياطي الاختياري نظراً لتكبد الشركة خسائر.

14- مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

2016	2017	البيان
دينار كويتي	دينار كويتي	
64,640	58,669	كما في 1 يناير
-	16,794	محمل خلال السنة
(5,971)	(24,084)	مدفوع خلال السنة
58,669	51,379	الرصيد في 31 ديسمبر

شركة مجموعة شعائر القابضة ش.م.ك. مغلقة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

15- ذمم تجارية دائنة وأرصدة دائنة أخرى

البيان	2017 دينار كويتي	2016 دينار كويتي
ذمم تجارية دائنة	113,409	271,292
مصاريف مستحقة	114,853	243,480
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	-	14,623
مخصص إجازات الموظفين	21,807	-
حصة الزكاة	16,406	16,406
	<u>266,475</u>	<u>545,801</u>

16- تصفية الشركة التابعة

بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم 26/2016 بتاريخ 15/5/2016 وبناء على الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة في تاريخ 17/4/2016 تمت الموافقة على تصفية الشركة التابعة (شركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (شعائر) - ش.م.ك.) وتعيين مصفى.

بموجب الجمعية العمومية الغير العادية بتاريخ 17 أبريل 2017 تم الانتهاء من جميع الإجراءات الإدارية المتعلقة بتصفية الشركة التابعة، تم إصدار تقرير التصفية النهائي من قبل المصفي.

في 2017 قامت الشركة باستبعاد استثمارات في الشركة التابعة وقامت بتسجيل خسارة من شركة تابعة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

17- مصاريف عمومية وإدارية

البيان	2017 دينار كويتي	2016 دينار كويتي
تكاليف موظفين	48,500	80,453
إيجارات	12,000	12,000
مصاريف أخرى	50,253	31,332
	<u>110,753</u>	<u>123,785</u>

18- إدارة المخاطر

تتعرض أنشطة الشركة لمجموعة مختلفة من المخاطر المالية: مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الأسهم) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

تركز إدارة المخاطر بالشركة على تأمين التدفقات النقدية القصيرة والمتوسطة بشكل نشط من خلال تقليل التأثيرات العكسية المحتملة على أداء الشركة المالي وتحليل أشكال التعرض للمخاطر حسب درجة ومقدار المخاطر. تدار الاستثمارات المالية طويلة الأجل للحصول على إيرادات دائمة.

لا تدخل الشركة في أو تقوم بالمتاجرة في الأدوات المالية، بما في ذلك الأدوات المالية المشتقة، لأغراض المضاربة.

فيما يلي أهم المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة:

18.1 مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة الأصل نتيجة للتغيرات في متغيرات السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم سواء نتجت هذه التغيرات عن عوامل تتعلق بالاستثمار الفردي أو الجهة المصدرة له أو عوامل تؤثر على جميع الاستثمارات المتاجر بها في السوق.

تدار مخاطر السوق على أساس توزيع الموجودات بصورة محددة مسبقاً على فئات متعددة للموجودات وتنوع الموجودات وفقاً للتوزيع الجغرافي والتركز في قطاعات الأعمال والتقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته، وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

18- إدارة المخاطر (تتمة)

18.1 مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر العملة الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية. تدار مخاطر العملات الأجنبية على أساس الحدود الموضوعة من قبل الإدارة والتقييم المستمر للمراكز القائمة لدى الشركة والحركات الحالية والمتوقعة في أسعار الصرف.

مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في معدلات الفائدة على الربحية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. لا تتعرض الشركة بشكل جوهري لمخاطر معدلات الفائدة حيث إن التزامات الدين تمثل أدوات إسلامية بمعدلات ربح ثابتة.

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم.

18.2 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم قدرة أحد الأطراف المقابلة لإحدى الأدوات المالية عن الوفاء بالتزامه مما يؤدي إلى تكبد الشركة لخسائر مالية. يتم مراقبة سياسة الائتمان التي تتبعها الشركة والتعرض لمخاطر الائتمان بصورة مستمرة. وتبني الشركة إلى تجنب تركيزات المخاطر غير الملائمة فيما يتعلق بالأفراد أو مجموعات العملاء في مواقع أو قطاعات أعمال معينة من خلال تنويع أنشطتها. كما تحصل الشركة على ضمانات، متى كان ذلك مناسباً.

تتكون النعم التجارية المدينة من عدد كبير من العملاء، يتم عمل تقييم للجدارة الائتمانية الحالية فيما يتعلق بالوضع المالي للذمم التجارية المدينة وأرصدة لدى البنوك.

يقتصر تعرض الشركة لمخاطر الائتمان على القيم الدفترية للموجودات المالية المسجلة في تاريخ التقارير المالية، كما هو موجز أدناه:

2016	2017
دينار كويتي	دينار كويتي
400,000	-
341,094	285,550
741,094	285,550

أرصدة مدينة أخرى
أرصدة لدى البنوك

تراقب الشركة باستمرار تأخر العملاء والأطراف المقابلة الأخرى في السداد وتحدهه إما بصورة منفصلة أو على مجموعات وتقوم بإدراج هذه المعلومات في أدوات مراقبة مخاطر الائتمان. إن سياسة الائتمان بالشركة تتمثل في التعامل مع أطراف مقابلة ذوي جدارة ائتمانية فقط. تتعامل إدارة الشركة مع الموجودات المالية التي لم تنخفض قيمتها أو تتأخر على أنها ذات جودة ائتمانية عالية.

تعتبر مخاطر الائتمان على الأرصدة لدى البنوك والودائع لأجل غير جوهريّة حيث أن الأطراف المقابلة هي بنوك محلية ذات سمعة جيدة.

18- إدارة المخاطر (تتمة)

18.3 مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها النقدية. إن إدارة مخاطر السيولة تتضمن الاحتفاظ بنقدية كافية وتوفير مصادر التمويل عن طريق توفير تسهيلات كافية، والاحتفاظ بالموجودات ذات السيولة العالية ومراقبة السيولة بشكل دوري عن طريق التدفقات النقدية المستقبلية.

تتضمن الإدارة الحكيمة لمخاطر السيولة الاحتفاظ بقدر مناسب من النقد، وتوفير التمويل من خلال قدر مناسب من التسهيلات الائتمانية التي يتم الالتزام بها، والقدرة على إقفال المراكز السوقية. ونظراً للطبيعة الديناميكية للأعمال المعنية، تهدف الشركة إلى الحفاظ على المرونة في التمويل من خلال الإبقاء على الخطوط الائتمانية التي يتم الالتزام بها متاحة بالإضافة إلى دعم المساهمين.

إن قائمة استحقاق المطلوبات المالية على الشركة وفقاً للتدفقات النقدية غير المخصصة هي كما يلي:

البيان	من شهر إلى 6 شهور دينار كويتي	من 6 شهور إلى سنة دينار كويتي	مجموع دينار كويتي
كما في 31 ديسمبر 2017 ذمم تجارية دائنة وأرصدة دائنة أخرى	146,561	119,914	266,475
كما في 31 ديسمبر 2016 ذمم تجارية دائنة وأرصدة دائنة أخرى	300,191	245,610	545,801

19- إدارة رأس المال

إن هدف الشركة الرئيسي من إدارة رأس المال هو ضمان المحافظة على قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستثمارية وتحقيق أعلى عائد للمساهمين من خلال تعزيز هيكل رأس المال.

يتكون رأسمال الشركة من إجمالي حقوق الملكية. تدير الشركة هيكل رأس المال وتقوم بإجراء تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر للموجودات الرئيسية. للمحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، قد تقوم الشركة بإجراء تعديل على مدفوعات توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو رد رأس المال إلى المساهمين أو إصدار أسهم جديدة أو بيع موجودات لتخفيض الدين.

تراقب الشركة رأس المال على أساس معدل المديونية ويتم احتسابه بصافي الدين مقسوماً على مجموع صافي الدين وحقوق الملكية كما يلي:

	2017 دينار كويتي	2016 دينار كويتي
ذمم تجارية دائنة وأرصدة دائنة أخرى	266,475	545,801
نقد ونقد معادل	(305,008)	(360,552)
صافي الدين	(38,533)	185,249
إجمالي رأس المال	5,797,373	6,166,882
رأس المال وصافي الدين	5,758,840	6,352,131
معدل المديونية	-	3%

20- القيمة العادلة للأدوات المالية
تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ المستلم من بيع أصل ما أو المدفوع لنقل التزام ما في معاملات منتظمة بين أطراف في السوق في تاريخ القياس.

تتكون الأدوات المالية من الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

تري الإدارة أن القيم الدفترية للأدوات المالية لا تختلف ماديا عن قيمها العادلة بتاريخ بيان المركز المالي.

21- اجتماع الجمعية العامة السنوية
انعقدت الجمعية العامة للمساهمين بتاريخ 17 أغسطس 2017، واعتمدت البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

22- مجلس الإدارة
بتاريخ 17 مارس 2018، اجتمع مجلس الإدارة وتم اعتماد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

23- قضايا
يوجد قضايا مرفوعة من أو على الشركة، مازالت القضايا قيد التداول في المحاكم حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

23- أرقام المقارنة
تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتفق مع عرض السنة الحالية لكنها لا تؤثر على الربح أو حقوق الملكية المفصح عنهما سابقا.